

تحدثت شركات الصناعة العسكرية الأميركية عن خوفها من الميول الانعزالية الآخذة في الظهور في الولايات المتحدة وما تتركه هذه من آثار سلبية على الصناعة. ذلك أن بعضاً من أقوى أعضاء الكونغرس دفاعاً عن التسليح هم الأكثر قلقاً أيضاً من كون حلفاء الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق بهم وائتمانهم على التقنية الأميركية وأن البلاد يجب أن تكون ذات اكتفاء ذاتي كامل، حين يتعلق الأمر بالدفاع.

بلغ حجم الميزانية العسكرية الأميركية للسنة المالية 2005 التي قدمت للكونغرس في 2 فبراير الماضي 401.7 مليار دولار، بعد أن كانت قد وصلت إلى 300 مليار دولار قبل أربع سنوات فقط، مما يمثل زيادة مقدارها 26 مليار دولار أو 7% عن السنة المالية 2004. ويمكن رؤية أثر تزايد الميزانية العسكرية في أداء الشركات الصناعية العسكرية الخمس الكبرى.

الإنفاق العسكري، الذي يعتبر في صدارة قائمة أولويات الجمهوريين الذين يسيطرون على البيت الأبيض والكونغرس إلى جانب الحربيين في أفغانستان والعراق كلها عناصر تضافرت لتعزيز حظوظ الشركات المنتجة للسلاح التي تورد التجهيزات والخدمات للقوات المسلحة الأمريكية.

وتعتبر مخصصات المشتريات والبحوث والتطوير التي تعرف مجتمعة بميزانية تحديث القوات المسلحة من أهم أولويات شركات السلاح. وقد طلبت إدارة بوش من الكونغرس موازنة تحديث للسنة المالية 2005 تبلغ 8,143 مليار دولار بزيادة تبلغ 3% عن السنة المالية السابقة.

وتمثل القوات الجوية المستفيد الأكبر من زيادة الموازنة المتواصلة على مدى السنوات الماضية. والموازنة الأخيرة المقدمة للكونغرس تعطي هذه القوات 10 مليارات دولار إضافية لموازنة التحديث و 4 مليارات إضافية للبحرية وملياري دولار إضافية للجيش. كما زادت برامج القوات المسلحة بمقدار 11 مليار دولار.

من القضايا الصعبة التي تواجه القوات المسلحة الأمريكية تزايد تكلفة صيانة التجهيزات القديمة. فمذ سنوات طويلة حذر الخبراء العسكريون بمن فيهم خبراء البنتاغون من تكلفة الصيانة التي لا تكف عن التزايد وتزحف على حساب ميزانية المشتريات وتجبر القوات المسلحة على إنفاق المزيد والمزيد من الأموال على الأسلحة الأقدم بحيث تفقد القدرة على استبدالها وإحلال أسلحة جديدة محلها.

وليست الأسلحة القديمة هي التي تحتاج لاستبدال فحسب، بل إن الأسلحة الحالية تحتاج أيضا إلى تطوير للاستفادة من التقنيات المتوفرة حاليا. وهذه الأولويات تفرض إنفاقا عسكريا أكبر لسنوات مقبلة بغض النظر عما هو موجود في البيت الأبيض.

تقول جمعية الإلكترونيات وتقنية المعلومات الحكومية، وهي مجموعة ضغط صناعية عسكرية أن ميزانية التحديث ستتزايد بمعدل 9,3% حتى السنة المالية 2009. وأيا كانت الإحصائيات فإن الشيء الوحيد المؤكد الآن هو أن الأموال التي ستدفع للشركات المصنعة للسلاح ستتزايد.

وتفيد توقعات جمعية الصناعات الجوية أن القطاع الفضائي الأمريكي حقق بعض النمو عام 2004 وسيواصل نموه عامي 2005 و 2006. ويقول جون دوغلاس رئيس الجمعية أن الحجم

الإجمالي لمبيعات الصناعة الجوية الأميركية رغم أنه تناقص في الفترة الماضية إلا أن مبيعات القطاع العسكري من هذه الصناعة قد عدل هذا التناقص.

ويقول دوغلاس إن الصناعة الفضائية العسكرية على وشك الحصول على دفعة كبيرة مع الشروع في تنفيذ عدة برامج للأقمار الصناعية، إضافة إلى الحاجة لاستبدال أسطول مكوكات الفضاء.

على المدى الطويل يتوقع أن تزيد مبيعات الصناعة الجوية أكثر حين البدء بتسويق المقاتلة "اف 35" (جي اس اف) وبوينغ 7 اي 7.

وباعتبار أن البحوث هي بداية المبيعات العسكرية المستقبلية فإن دوغلاس يقول: "حتى لو كانت أوروبا تنافسنا اليوم، فإن الأوروبيين يعرفون أنهم غير قادرين على منافسة التقنية العسكرية الأميركية مستقبلا. ذلك أن الولايات المتحدة تنفق 4 أضعاف أوروبا على البحوث العسكرية غير أن المشكلة الأميركية هي في القطاع المدني حيث تنفق أوروبا أقل قليلا من ضعف الإنفاق الأميركي على البحوث".

ويبدو أن البحوث والتطوير في الولايات المتحدة تتحول نحو ميادين ستفيد شركات الصناعات العسكرية والامنية. يقول يوليوس ذوغا الباحث والاداري في مجموعة معهد باتيل موموريال للتقنية ان "بحوث التطوير تركز بشكل كبير على التقنيات الصفرية والتقنيات الحيوية ودعم الأمن العسكري والداخلي".

ويقول تقرير أعده المعهد إن "الدفاع والأمن الداخلي سيكونان الدافعين الرئيسيين لموازنات البحث والتطوير مع التركيز على الحرب على الإرهاب والأنظمة والأسلحة الفردية الخاصة

بالجنود".

أما ريتشارد ستيرك، الخبير الدفاعي في مؤسسة فوركاست انترناشونال، فيقول: بالنظر إلى المصاعب المالية التي تعانيها معظم المدن الأميركية، فإن قلة من دافعي الضرائب سيقبلون بإنفاق الأموال على هذه الأنظمة، حين تقول لهم إن مدنها وبلدانهم معرضة لخطر هجمات إرهابية كيماوية فيما الخدمات التي يحتاجون إليها في حالة حرجة على الرغم من أنها ضرورية في حال الحاجة إلى إخراجهم حال تعرضهم للخطر. وما لم توفر الحكومة الاتحادية تكاليف هذه الأنظمة بالكامل، فإن معظم المنح التي تعطى للبلديات من أجل تعزيز الأمن الداخلي سيذهب لتغطية خدمات الطوارئ المثلثة بالديون. غير أن هناك اعتقادا في الأسواق الأكثر تقليدية بأنه حتى مع زيادة إنفاق التحديث فلن يكون هناك ما يكفي للوفاء بالاحتياجات العسكرية. يقول الجنرال المتقاعد من القوات الجوية الأميركية والرئيس التنفيذي للمجموعة التجارية في الجمعية القومية للصناعات العسكرية لورانس فاريل إنه فيما تزايد ميزانيات المشتريات العسكرية فإنه من غير المحتمل لها أن ترتفع بما يكفي لإعادة رأسمة البنية الحالية للقوات المسلحة الأميركية.

ويقول إن تقديراته تشير إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تنفق 90 مليار دولار سنويا على المشتريات حتى تحافظ على الحجم الحالي لبنية قواتها المسلحة غير أن ما تنفقه على هذا الهدف حاليا هو بحدود 70 مليار دولار، وحتى في هذا المستوى من الانفاق يقول فاريل إن هناك أيضا قضية الحصول على ما يكفي من البرامج والأرباح للشركات، ذلك أن أهم نقاط قلق الصناعة هو أن تبقى قادرة على اجتذاب المهندسين الموهوبين إليها. كما

يجب ان تكون رابحة لانها تنافس القطاع المدني على اجتذاب المهندسين إليها، غير أن الشركات الصناعية المدنية تحصل عادة على هوامش ربح أعلى مما يمكنها من دفع مرتبات أعلى. العامل الآخر الذي تحدثت شركات الصناعة العسكرية الأميركية عن تخوفها منه هو الميول الانعزالية الآخذة في الظهور في الولايات المتحدة وما تتركه هذه من آثار سلبية على الصناعة. ذلك أن بعضاً من أقوى أعضاء الكونغرس دفاعاً عن التسليح هم الأكثر قلقاً أيضاً من كون حلفاء الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق بهم وائتمانهم على التقنية الأميركية وأن البلاد يجب أن تكون ذات اكتفاء ذاتي كامل، حين يتعلق الأمر بالدفاع. وحاول رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ دونكان هانتر تضمين موازنة الدفاع الأميركية شروطاً تحظر على الولايات المتحدة استخدام أي موردين أجانب للقوات المسلحة الأميركية. وعلى الرغم من أن هذه الشروط قد رفضت في موازنة السنة المالية 2004، فإنها على الأغلب ستتضمن في تشريع موازنة السنة المالية 2005. وتقول مصادر صناعية إن مكتب هانتر كان يطلب في الفترة السابقة معلومات هدفها دعم تشريع آخر يشترطها المنشأ الأميركي لأي مشتريات عسكرية. غير أن شرط "اشتر الأميركي" يتجاهل كما يقول خبراء هذه الصناعة حقائق عالم الصناعة التقنية العالمية. ويقول المسؤولون الصناعيون إن هذا الشرط سيقول نوعية القوات المسلحة الأميركية ويضر بمنتجاتي الأسلحة ويبعد عن أميركا حلفاءها التقليديين أكثر مما هم بعيدون حالياً. إن الأسلحة تعتمد كثيراً على الالكترونيات وغيرها من التقنيات المتقدمة.. المشكلة الأخرى في هذا القانون هي أن الولايات المتحدة لا تنتج كل شيء تحتاجه قواتها المسلحة. على سبيل المثال، فإن

شاشات العرض المسطحة المستخدمة في الكمبيوترات المحمولة والطائرات مصنوعة في معظمها في اليابان. والتحول الى موردين أميركيين يعني بناء مصانع لانتاج هذه الشاشات، وهو شيء سيكون بالغ التكلفة نظراً للأعداد القليلة المطلوبة منها للقوات المسلحة الأميركية.

يقول ديف ماكوردي رئيس تحالف الصناعات الالكترونية وهي مجموعة ضغط صناعية في واشنطن: "الكثير من المنتجات المصنعة والمجمعة في الولايات المتحدة تم استجرار مكوناتها عالمياً وقد ثبت نجاح هذه المنتجات منذ زمن طويل. غير أن الشروط مثل تلك المتضمنة في مسودة قانون ميزانية السنة المالية 2004 ستسبب بما لا يدع مجالاً للشك اضطراب نظام المشتريات العسكري الأميركي وزيادة تكاليفه".

والمفارقة هي أن "اشتر الأميركي" سيهدد الشركات العسكرية الأميركية، كما يقول جون دوغلاس. ويشير إلى أن القطاع الجوي والعسكري الأميركي قد حقق ميزاناً تجارياً رابحاً بمقدار 30 مليار دولار منذ سنة فقط. لكن هذا المستوى سيهدد لو تم فرض قيود قانونية على امكانية استجرار المكونات من الخارج وسيجبر المصنعين على بناء مصانع لها داخل أميركا..

هذا التوجه الانعزالي يضر أيضاً بالأمن الأميركي على الصعيد الدبلوماسي. يقول ترايس: "العلاقات الصناعية تعزز علاقات أمنية. وعبر برامجنا الدولية نعمل على دعم السياسة الخارجية الأميركية وأهدافها".

وقد قال عدد من المديرين التنفيذيين في الصناعة العسكرية الأميركية والأوروبية إن شروط "اشتر الأميركي" التي يضغط من أجلها هانتر وأمثاله حتى لو لم تكن تضر بالشركات، فإنها تسيء للعلاقات الأميركية مع حلفائها الذين أخذوا يشعرون

بالقلق من أن العلاقات على المدى الطويل ستصبح مهددة. يقول دوغلاس: "إننا بكل تأكيد لا نرغب في توترات تجارية مع أوروبا. هذا الضرب من الانعزالية معروف مصدرها وهو اليمين السياسي المتشدد".

وعلى الرغم من المعارضة القوية لشرط "اشتر الأميركي". فإن الكثيرين في الصناعة والحكومة على السواء يعتقدون أن هانتر سيعيد الضغط من أجل تضمينها في موازنة 2005 العسكرية حين إقرارها.

يقول مسئول تنفيذي بريطاني: "هانتر متعصب. والمشكلة في المتعصبين هي أنهم لا يصغون الى صوت العقل. انه يريد أن يكون كل نظام وكل مكون في المقاتلة القاذفة اف 35 من انتاج أميركي ولا يكثرث إذا كان تنفيذ شروطه سيعني اصابة مشروعها بالشلل".

غير أن هانتر يرد بالقول إن موقفه نابع من خوف عميق: "إنه متخوف من شيء محدد فيما يتعلق بالمقاتلة اف 35 وهو انتشار تراخيص الانتاج والتقنيات الحساسة. اننا نتحدث عن مقاتلة شبح متطورة. هذه ليست مجرد اف 16. هذا الشيوع للتراخيص يثير مخاوف وقوع هذه التقنيات